

متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د/ ميلود تومي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة

Résumé:

الملخص:

Dans un environnement bouleversé par les changements opérés dans le système économique dont les contraintes sont diverses liées en grande partie à la gestion, au marché de travail et à l'incohérence au marché du foncier s'ajoute aussi le système fiscal et l'archaïsme des modes de financement ...etc).

Les bouleversements vécus par l'économie mondiale, et la mondialisation qui adopte les principes de l'économie du marché peuvent être ajoutés aux contraintes qui se sont présentés comme des obstructions supplémentaires.

Devant cette situation chaotique, la petite et moyenne entreprise nationales voient sa promotion et son épanouissement freiné.

Le présent article intervient pour mettre en exergue les exigences de la mise à niveau et la promotion de la PME pour la rendre plus compétitive.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع حدائتها ونقص تجربتها وضعف قدراتها المادية والمالية والتنظيمية...؛ تواجه منافسة حادة من قبل مؤسسات و/أو وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والاستمرار، وبفعل المردودية المتزايدة لهذه الأخيرة نتيجة اقتصاديات الحجم؛ برزت في أسواق مؤسساتنا حالات الاحتكار في الكثير من المجالات، وهذا في غياب أنظمة صارمة للتحكم بما يستلزم في نظرنا تدخل الدولة بآلياتها لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة، بهذا فإن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مطالبة أن تختار:

إما النضال المستمر والعمل الجاد واستغلال كل ما هو متاح والتحكم في وظائفها؛ من أجل ضمان بقائها، وإما الاستسلام لضغوطات هذا الوضع وتغادر أسواقها لصالح السلع والخدمات المعروضة من الوكلاء أو المؤسسات المنافسة وتؤول إلى الزوال. لذلك نتساءل عن: واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وماهي مستلزمات تأهيلها لضمان تنافسيتها وبقائها؟ هذا ما سنحاول مناقشته في مقالنا هذا.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد في تعريف المؤسسات ص.و.م على عناصر عديدة منها: رقم الأعمال، الميزانية، حجم رأس المال، حجم الأصول الثابتة، عدد العمال، حجم حصة المؤسسة في السوق... لهذا لا يمكن أن نجد تعريف موحد، وبالتالي وتجسيدا للعمل المباشر سنعتمد على ما خلص إليه المشرع الجزائري الذي عرف المؤسسات ص.و.م على أنها: " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات؛ تشغل من 1 إلى 250 شخصا (أجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة)؛ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار؛ وتستوفي معايير الاستقلالية أي رأسمالها لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق الـ: 25%)¹، ونميز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على أساس:

الجدول رقم 01 :

المنح السنوي للميزانية أو (الحصيلة) دج	رقم الأعمال دج	عدد العمال	المنح
10 مليون	> 20 مليون	1 - 9	مؤسسات مصغرة
100 مليون	> 200 مليون	10 - 49	مؤسسات صغيرة
100 إلى 500 مليون	200 مليون إلى 2 مليار	50 - 250	مؤسسات متوسطة

المصدر: المواد 5 - 7 القانون 18/01 بتاريخ 12/12/2001،: القانون التوجيهي لترقيته ص.و.م.

ومهما يكن حجم العمالة المستخدمة أو رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة المحققة خلال السنة، فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تميزها بشكل واضح؛ حيث:

— تنشأ بين أفراد العائلة الواحدة أو مجموعة من الأصدقاء، وتكون في الغالب في شكل شركات تضامن أو شركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.

— ضآلة جم رأس مالها: أي أنها لا تحتاج إلى أموال كبيرة توضع تحت تصرفها، وقد حدد في القانون التجاري الجزائري مثلا بالنسبة لشركات التضامن والشركات ذات المسؤولية المحدودة 3 ملايين سنتيم، 10 ملايين سنتيم كحد أدنى لتأسيس كل منها على الترتيب.

- لا تحتاج إلى استخدام مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات ماهرة إلا ما يرتبط بنوعية النشاط.
- تقوم على أساس تنظيم إداري واضح وجد بسيط قد تنقلص فيه مستويات التنظيم، كما قد تتحول فيه العديد من الوظائف إلى مهام ضمن وظيفة شاملة.
- يعتمد في إدارة هذا النوع من المؤسسات على خبرة وسلوك المسير أو المجموعة المالكة.
- يتحدد نشاط جها تبعاً لتخصص المسير أو المالك، وعموماً تنشط في مجال المقاولات الضمنية، أو النشاطات الإنتاجية البسيطة والمتخصصة ذات المنتج الواحد.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لجل الاقتصاديات المتطورة؛ فهي تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد؛ حيث بلغت حوالي الـ: 99 % من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأوروبي²، وبذلك تجاوزت الـ: 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة والـ: 18 مليون في دول الإتحاد الأوروبي³، وهي " تلعب دوراً معتبراً في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن نسبة 90 % من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ وهي توفر من 40 إلى 80 % من مناصب الشغل المأجور وتساهم من 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي... وقد بلغت مساهمتها 57 % في اليابان و64.3 % في أسبانيا و56 % في فرنسا و44 % في النمسا و43 % في كندا..."⁴؛ وأن الاقتصاد الإيطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها الـ: 10 أفراد، وهي مهينة على قطاعات بأكملها بما في ذلك التصدير؛ ضامنة بذلك استقراراً كبيراً للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل بـ: 81 % والقيمة المضافة بـ: 58.8 %⁵.

بهذا العدد وهذه النسب في أقوى الدول؛ نعتقد أنه لا يختلف اثنان في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة جد هامة وأساسية في مختلف الاقتصاديات لأنها:

1 — تعمل على امتصاص اليد العاملة ورفع مستوى المعيشة؛ وبالتالي تشارك في تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي وفي تحقيق أهداف التنمية؛ فقد ساهمت في دول الإتحاد الأوروبي مثلاً بتشغيل حوالي 66.52 %، وفي الولايات المتحدة حوالي 50 %⁶؛

- 2 — تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع والتخصصات؛ صناعية وزراعية وخدمائية؛
 - 3 — قريبة من المستهلك وتلبي رغباته؛ بما تمتاز به مرونة وقدرة على التكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع والتغيرات؛
 - 4 — تستمد أهميتها من سهولة إدارتها وإمكانية توسعها إلى مساهمين جدد؛
 - 5 — لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات؛
 - 6 — قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية بل خدمات غير عادية لمؤسسات اقتصادية كبيرة بل للاقتصاد والمجتمع ككل خاصة إذا تركز نشاطها في المجالات التكنولوجية التي تعتمد على البحث والتطوير؛
 - 7 — قادرة على التطور والنمو المستمر تجسيدا للرغبة الشخصية والفطرية لصاحبها الساعي لتنمية قدراته المادية والمالية؛ وينعكس هذا الوضع طبعا على العمل والأداء ومنه توفير أكثر للمعروض من المنتجات، وطلب أكثر للقوى العاملة، وبالتالي مساهمة أكبر في خدمة أفراد المجتمع بتوفير مناصب شغل، ورفع مستوى المعيشة، ونشر الرفاهية،...
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

ليس سرا إن قلنا أن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق؛ وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب دوره ويساهم في تحقيق التنمية الشاملة، وظهرت ونمت نتيجة هذا التوجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ونستطيع اعتبار سنة 1982 بداية عهد جديد في الجزائر تجسد فيه الاهتمام الحقيقي بهذا النوع من المؤسسات؛ حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة الـ: 12000 مؤسسة أي بمعدل 600 مؤسسة للسنة⁷؛ كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة غير مدعمة بل مهمشة إلى حد كبير، ولم يؤخذ بعين الاعتبار دورها الحقيقي في التنمية، لكن بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا النوع من

المؤسسات بدأ الإهتمام بها يتجسد ميدانيا، وتجلى ذلك في الخطوات العملية التي اعتمدها السلطات العمومية والتي نجعلها تبعا لتسلسلها الزمني في:

الجدول رقم (02) :

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21.
1983	إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للخوادم.
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض: 10/90 (1990/4/14).
1991	تحرير التجارة الخارجية المرسوم: 37/91 (1991/2/19).
1993	تطوير الاستثمارات المرسوم: (12/93) (1993/10/5).
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات.
1995	بداية التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، واعتماد قانون الخصوصية.
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 18/2001 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2002	مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 2002/11/11، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	2003/2/27 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤ.ص.م
2003	أفريل 2003 فتح مكاتب جهوية لتأهيل م.ص.م تجسيدا لبرنامج التأهيل المسطر.
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات ص.و.م أيام 14-15/1/2004.
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2005	تخصيص 4 مليار دج خلال هذه الفترة للتكفل بـ: إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز مشاتل، تطوير ودعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.
2009	-

المصدر: جمعها الباحث بالاعتماد على بعض وثائق الجلسات الوطنية للمؤسسات ص.و.م

بهذه المعطيات يتجلى جهد السلطات العمومية في الجزائر التي سعت إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل سعت لاحتضانها وتطويرها وتأهيلها وتنمية تنافسياتها خاصة مع واقع انفتاح حدودنا الاقتصادية بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد

الأوروبي والسعي الحثيث لإنهاء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بهذه الإجراءات زاد تعداد هذه المؤسسات وتطور دورها خاصة في مجال التشغيل؛ وهذا ما يتجلى من خلال المعطيات التالية:

الجدول رقم (03)

تطور تعداد المؤسسات ص.و.م ومساهمتها في التشغيل خلال الفترة 2001 - 2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
تعداد المؤسسات ص.و.م	179893	188893	288587	312959	332000
المساهمة في التشغيل	737062	791082	789543	838504	942000*

المصدر: جمعت من قبل الباحث، راجع⁸

ومع هذا التطور العددي نتيجة هذا الاهتمام المتزايد؛ إلا أننا نقر أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لا زالت حديثة النشأة، وواقعها لازال صعبا خاصة في هذا الظرف المتميز بتغيرات كبيرة متتالية ومتسارعة في مختلف مكونات محيطها، ومع أنه ينتظر منها تلبية الحاجيات الوطنية المتنامية والمتنوعة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أننا نعتقد أنه لازال أمامها عراقيل عديدة نجمها فيما يمكن تلخيصه بـ: " نقص الرشادة والعقلانية وعدم تأهيل المحيط:"

– نقص الرشادة في التسيير: حيث نجد بصورة عامة ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات ويعزى ذلك في نظرنا إلى افتقار جل المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب نوعا وتوقيتا ومكانا من خلال الأساليب والمناهج التسييرية الحديثة؛ بما يساير من جهة قواعد اقتصاد السوق وضغوطات التنافس اللامتكافئ مع السلع والخدمات الأجنبية وغياب التكامل القطاعي الوطني، ومن جهة أخرى التغيرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات؛ ويمكن إيجاز ذلك في:

– نقص تكوين المسيرين وقلة خبرتهم وتأهيلهم؛ وصعوبة حصولهم على المعلومات الدقيقة؛

– ضعف المبادرة والابتكار في مجال نشاط المؤسسة؛ وعدم الاهتمام بـ: التقاؤل من الباطن، وسواد المصفوفة القطاعية؛

- ضعف التأطير بشكل عام وغياب سياسة وطنية لتكوين ورسكلة المسيرين، خاصة في هذا النوع من المؤسسات التي تعتبر في مختلف الاقتصاديات المتطورة ركيزة النشاط الصناعي.
- **عدم العقلانية في التصرف والاستخدام:** حيث طغت التصرفات الخاطئة والاستخدامات السيئة للطاقت البشرية والإمكانات المادية المتوفرة؛ وإن استخدمت أحيانا بشكل مقبول فهي بطرق وأساليب قديمة وبتكاليف جد مرتفعة، مما أثر على كمية ونوعية وتكاليف الإنتاج، ومع الجهود التي تبذل في كل مرة إلا أن مؤسساتنا لازالت تعاني من مشاكل داخلية عديدة أهمها:
- عدم التحكم الجيد في التموين من المواد الأولية خاصة المستوردة منها (وهي كثيرة) مقابل مختلف أشكال الإسراف والتبذير المجسد أساسا في الاستهلاك العشوائي للمواد؛
- ضعف استعمال التكنولوجيا؛ وقدم التجهيزات المستعملة؛
- التنظيم المعتمد في جل مؤسساتنا ص.و.م ذات نمط تقاولي أو وظيفي بحيث يعطي للمسير الدور الأساس في مجال الأفراد باتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المشورة؛
- عدم تشجيع الإبداع من قبل المسيرين، وانعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني نتائج البحث العلمي من قبل المؤسسات، بل انعدام حتى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث؛
- انعدام أساليب التحفيز لتحسيس العمال وربط معيشتهم بنجاح مؤسستهم، وركون المسير الوطني بشكل عام إلى الأساليب التقليدية القديمة خاصة في المجالات العقابية لتسيير العمال والإدارة والإنتاج والتسويق وعدم السعي إلى طلب المعارف التطبيقية الحديثة التي تساعد في إيجاد الكثير من الحلول.
- **عدم تأهيل المحيط:** ونقصد بالمحيط مختلف العناصر المجسدة لخدمات الضرائب، والجمارك، والاتصالات... والخدمات المالية؛ فهي غير مسايرة لواقع المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات ص.و.م بشكل خاص، وغير مكيفة مع متطلبات اقتصاد السوق ومتغيرات المرحلة؛ لما تتسم به من بطء وتعقيد في الإجراءات الإدارية حتى أصبحت معرقة أكثر منها إجراءات لازمة وضرورية.

إن ضغوطات النظام الإداري، والظرف الأمني، وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، والتهميش وعدم التعامل الجيد مع مسيري هذا النوع من المؤسسات، وعدم تكيف العديد من التشريعات لخدمة التوجه الجديد، ومشكلة العقار الصناعي، ومشكلة

التمويل وصعوبة الحصول على القروض، وارتفاع معدل الفائدة؛ وصعوبات التسويق... كل هذه الصعوبات بتعددتها وتنوعها أدت إلى نقص حجم الاستثمارات وأعاقت تطوير هذا النوع من المؤسسات؛ وبهذا الوضع يرى البعض أن الجزائر تواصل " السير في ظل واقعين متناقضين هما:

— الواقع الأول: منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار بوضوح.
 — والثاني: يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإيرادات، حيث أصبحت هياكل الدولة (الإدارات) تعيق الدولة نفسها في تجسيد إراداتها، أي أن البيروقراطية بلغت مستويات خطيرة لأن الأمر لا يتعلق بنقائص ستختفي مع مرور الزمن، بل مخلفات كبيرة في سوء التسيير غير مقبولة " ⁹ ، ومحيط بهذه الخصائص لا محالة أنه يفرز تكاليف إضافية كبيرة تجعل المؤسسة لا تستجيب لما هو منتظر منها في مجال توفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات والأسعار التنافسية، وهذا الوضع نعتقد أنه معرقل لمختلف الجهود التي قد تبادر بها المؤسسة، وبالتالي فهو معيقاً بشكل كبير لاستمرارها*؛ خاصة مع واقع انفتاح السوق واتفاقيات الشراكة المختلفة.

نقول: مقابل هذا الوضع المقيد إدارياً، ونظام بنكي شبه مغلق، ومحيط غير مستقر إلى حد ما، وعدم توفر الإمكانيات والقدرة المادية والمالية اللازمة للاستمرار تواجه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مع حادثة تجربتها منافسة جد حادة لمخرجاتها من قبل مؤسسات أو وكلاء لشركات أجنبية تملك كل شروط العمل والاستمرار، إن هذا الوضع بهذه المعينات سيؤدي حتماً إلى ضعف مؤسستنا وعدم استقرارها؛ وإن أستمّر الحال نعتقد أنها ستصاب بقلة المناعة وعدم القدرة على الاستمرار، بل سيؤدي حتماً إلى توقفها وزوالها، وتتحول رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى المجال التجاري لينتدعم اقتصاد البازار، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل... الخ، ومع هذه الصورة إلا أننا نعتقد بإمكانية الإصلاح والانطلاق بل تحقيق النمو والتطور، وذلك فقط بتوفير مستلزمات الاحتضان والتأهيل والتطوير.

مستلزمات تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسات ص.و.م كغيرها من الكائنات الموجودة تؤثر وتتأثر بمحيطها التي تعيش فيه، فهي ملزمة بأن تأخذ مكونات هذا المحيط ومتغيراته بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجياتها وسياساتها المختلفة، ويقصد بمحيط المؤسسة: القوى أو المتغيرات التي تتأثر بها المنشأة ولا تستطيع الرقابة عليها، ولكن يمكن الإفادة منها¹⁰، وتتكون هذه القوى أو هذه المتغيرات عموما من: ¹¹

– القوى الاقتصادية (المحيط الاقتصادي): والمتمثلة أساسا في العملاء والموردين والبنوك والمنافسين... وغيرهم من المتعاملين والنشطين في هذا المجال، وتتكون مخرجات المؤسسة كنظام في هذا المحيط من مختلف المنتجات من السلع والخدمات بأنواع وكميات ومواصفات محددة تبعا لاحتياجات المستهلكين والمستعملين وطبيعة ودرجة المنافسة، أما مدخلاتها فتتكون من طاقة وعمل ومواد أولية ومعلومات وتمويل... وغيرها من الضروريات لإنجاز النشاط.

– القوى الاجتماعية (المحيط الاجتماعي): متمثلة في الهيئات العمالية، جمعيات المستهلكين، ومكونات المجتمع المدني الأخرى التي تعني بهذا المجال، كما تتجسد من خلال العلاقات الإنسانية الموجودة بين العمال.

– القوى السياسية والقانونية: وتظهر من خلال المحددات والضوابط القانونية والتشريعية، ولهذه الأخيرة تأثيرات جد قوية على سلوك المؤسسات بل على بقائها واستمرارها خاصة من ناحية الاستقرار السياسي والمؤسسي والتشريعي.

– القوى التكنولوجية (المحيط التقني): وتظهر من خلال العلاقات التبادلية المستمرة من أجل مواكبة التطور التقني؛ سواء أكان ذلك من خلال: تجديد وتحديث وتطوير الآلات والمعدات..، أو من خلال تطوير أساليب وبرامج وتقنيات الإنتاج والتسيير، وكيف ما كانت مكونات هذا المحيط ومكانته داخلي أو خارجي؛ فهو دوما في علاقة مباشرة دائمة التأثير والتأثر مع المؤسسة التي تسعى دوما من خلال المنطق الاقتصادي إلى تحقيق التأثير الإيجابي.

إن المؤسسات ص.و.م في الجزائر محتتم عليها خلال هذه المدة القصيرة من عمرها بضرورة التأثير الإيجابي، وسرعة التفاعل والتأقلم مع المتغيرات الجديدة المتتالية لهذا المحيط الصعب ذو الواقع المحلي والأورومتوسطي والعالمي دون أن تمتلك بعد القدرة

والأدوات الفعلية الضرورية التي تمكنها من ذلك، لذا نعتقد بضرورة تدخل السلطات العمومية بألياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة، وأن تعمل على إخراج هذه المؤسسات من هذا النفق باتخاذ مجموعة الإجراءات اللازمة وأن توفر المستلزمات الضرورية التي نجعلها في:

1 - تأهيل العنصر البشري: باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الاستثمار يمثل عبئاً إضافياً على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعوقات؛ وقد تطور الإهتمام بهذا العنصر عالمياً منذ تسعينيات القرن العشرين من خلال ماسمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة، والتي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، ونعتقد أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية أياً كان نشاطها؛ إلا أنهم يتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية؛ مما أنتج مناخ طارد للموظفين الأكفاء، الأمر الذي لا تستطيع معه المؤسسة إيجاد حلول للمشكلات التي قد تمر بها؛ وقد يعزى ذلك إلى عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي¹².

والحقيقة التي يؤمن بها الجميع نظرياً لكن قد لا يجسدونها عملياً هي أن الموارد البشرية: ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما احتضنت ووجهت وتم الارتقاء بها وبمهاراتها وإبداعاتها، أدى ذلك إلى المساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود؛ ونشير في هذا الإطار أن السلطات العمومية في الجزائر خصصت 3 ملايين مارك لتكوين أعوان مستشارين للمؤسسات ص.و.م من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM)؛ هذا البرنامج الذي أنتقل إلى مراحل متقدمة؛ بعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات و الجمعيات المهنية، قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن¹³.

2 - **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** وإصلاح النظام المالي ككل، لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات ص.و.م بشكل خاص؛ لأن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطاتها، إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة، وتدخلاتها البطيئة، وقراراتها المترددة؛ تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان، وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لإنطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات ص.و.م، وغير مساعدة في عملية التكيف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة، وبتحتم هنا السعي الجاد والسريع من أجل تكيف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد ولهذا يتطلب " تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات والقطاع الخاص النامي وتعميق الوساطة المالية " ¹⁴.

3 - **تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته:** أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات ص.و.م من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات ص.و.م لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة المعالم، ونركز هنا خصوصا على الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري...

4 - **الرعاية والاحتضان:** مع أن المؤسسات ص.و.م عنصر رئيسي في مجال التنمية الوطنية، إلا أنها تعاني من مساوئ نقص التجربة في النشاط الحر، وفي مجال التسيير ومستوى استعمال التكنولوجيا وضعف التنافسية وغياب روح الابتكار وانعدام ثقافة اللجوء إلى خدمات الاستشارة أو التكوين والرسكلة إضافة إلى ضعف الموارد المختلفة...؛ زيادة عن ضغوطات العولمة والاتفاقيات؛ لذلك نرى أنها تحتاج إلى الرعاية والإهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليها في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق وتكييف إستراتيجيتها في مجال الإنتاج، والتسيير، والموارد، والتسويق... وغيرها تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولي، وسعيا لتذليل مختلف هذه الصعوبات أنشأت السلطات العمومية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص.و.م والتي كلفت بـ: ¹⁵

— تجسيد إستراتيجية القطاع في مجال ترقية وتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة، مع المتابعة الديموقراطية والمرافقة والرعاية لمواجهة عولمة التبادل وشدة المنافسة.

— ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

— تقييم فعالية ونجاعة البرامج وجمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات ص.و.م.، مع توفير خدمات تقنية في المجال الإداري والتكنولوجي سعياً لإدماجها في ديناميكية العصرية وضمن مسار دائم لتحسين التنافسية.

الآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ببساطة نقول إن: العوامل الداخلية للمؤسسة (قلة الموارد وضعف التسيير وعدم فعاليته، انعدام أساليب التحفيز وعدم ربط الأجور بالمردودية، مواصفات المنتج وتكاليفه...)، والظواهر السلبية التي تميز المحيط العام حيث تتواجد هذه المؤسسات (الطابع البيروقراطي لإدارتنا المختلفة، جمود الجهاز المصرفي، المنافسة غير العادلة...؛ كان لهما الأثر السلبي على واقع مؤسساتنا بل أعاقا نموها وكبحا تطورها؛ ويقابل هذا الوضع ظاهرة العولمة حيث شدة المنافسة بين مختلف المؤسسات التي تلجأ في كل مرة ضمناً لبقائها إلى أساليب تنظيمية جديدة كاللجوء إلى التفاهم والتحالف مع مؤسسات أخرى، أو الشراكة... الخ؛ مما أعطى دفعا جديدا لهذه المؤسسات وتأثيرا واضحا في العلاقات الاقتصادية العالمية¹⁶.

— الضغط الكبير الذي تعانيه مؤسساتنا والمؤسسات ص.و.م على الخصوص بسبب اتفاقيات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلاً؛ ويتجسد هذا الضغط خاصة في الجو التنافسي الحاد وضرورة توفير المواصفات العالمية من ناحية جودة المنتجات والسعر المقبول، وبدون هذه الشروط والمواصفات لا تستطيع مواجهة منتجات المؤسسات المنافسة سعرا ونوعا وكمية فنقل مبيعات مؤسساتنا وتتراكم منتجاتها وتتكدس وبالتالي لا تستطيع الاستمرار. ونقر هنا، بل قد ننفق جميعاً أن مواجهة هذه التحديات ليس بالأمر السهل، بل يتطلب إستراتيجية تحدد بوضوح العوامل الضرورية لضمان استمرار مؤسساتنا الوطنية ونجاحها وتكيفها مع المتغيرات الجديدة؛ والتي تقوم خاصة على:

— استثمارات فكرية بهدف تحسين وظائفها التقنية والتجارية والتنظيمية والإدارية... واستثمارات مادية بهدف إعادة تأهيل أداة الإنتاج مع ضرورة احتضانها وتأهيلها ومساعدتها... الخ.

ونعتقد بضرورة تدخل السلطات المعنية بشكل فعلي وسريع لعصرنة المحيط الإداري، والمصرفي، وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة مع مساعدة المؤسسات القابلة هيكلية للاستمرار والعمل، من خلال سياسة وطنية عملية واضحة تشجع إنشاء المؤسسات ص.و.م وتحتضنها وترعاها وتوجهها لنشاطات متكاملة سعيا لتحقيق نسيج صناعي قوي يستجيب لشروط الاتفاقيات المبرمة والمحيط التنافسي الجديد ومتطلبات العولمة.

والجزائر بما تتوفر عليه من مؤهلات خاصة من ناحية مواردها البشرية وثرواتها المادية وموقعها الجغرافي ووسائلها المالية، كقيلة يجعل المؤسسات بشكل عام والمؤسسان ص.و.م بشكل خاص أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي، ويمكن جمع النقاط الضرورية حيث يجب التدخل السريع سواء من قبل المؤسسة في حد ذاتها أو من قبل السلطات العمومية وباقي المتعاملين؛ بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي مع متغيرات المحيط الجديد في:

— **الإستراتيجيات والسياسات:** نعتقد بضرورة تبني سياسات متجددة واضحة المعالم والأهداف من قبل جميع المتعاملين الاقتصاديين وفي كل المستويات، ومدعمة من قبل السلطات العمومية بما لها من إمكانيات وأدوات توجيهية، وترتكز هذه السياسات أساسا على:

— تدعيم المؤسسات القائمة ومساعدتها خاصة في مجال التمويل والتكنولوجيا وأساليب التسيير، مع تشجيع وتوجيه الإستثمارات الجديدة نحو المؤسسات ص.و.م ونشاطات المقاول من الباطن.

— تكييف الأنظمة الجبائية لفائدة المؤسسات ص.و.م مراعين النشاطات الضرورية تشجيعا لتطورها

— توفير الإمكانيات الضرورية ومتطلبات التأقلم من أجل التكامل مع الاقتصاد العالمي والتحديات المرتبطة بالعولمة.

— وضع إستراتيجية شاملة تبين القطاعات التي تتوفر فيها مؤسساتنا على امتيازات تنافسية أكيدة.

ونؤكد أن وضع هذه الإستراتيجيات والسياسات لا يمكن بأي حال أن يكون بشكل إنفرادي من قبل السلطات، بل ينبغي أن تقوم على أساس مشاركة واسعة من قبل كل المعنيين.

— تطوير المنظومة المصرفية: إن مسألة التمويل تبقى دوماً إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات ص.و.م، باعتبار أن نمو اقتصاد ما يتوقف على إمكانيات تمويله، ولا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إلا بتوفرها على رؤوس أموال كافية، ولهذا نعتقد بضرورة العمل على تطوير المنظومة المصرفية ككل وإعطاء فرص حقيقية لتشجيع روح المبادرة لدى البنوك ووكالاتها في مجال وضع الآليات الملائمة لتمويل المشاريع وتقديم القروض؛ مع تشجيع قيام بنوك ومؤسسات مالية خاصة قادرة على المساهمة في التمويل.

ولا محالة أنه بتوفر المنافسة بين المؤسسات المالية ستتحسن العديد من المعاملات وسينتعش السوق المصرفي وبالتالي تتوفر إمكانيات تمويل مختلف المؤسسات بما يعطي لهذه الأخيرة قدرة كبيرة على تجسيد جهودها التتموية، ومع أن السلطات العمومية أحدثت مؤسستين ماليتين لتسهيل الحصول على القروض البنكية وهي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات ص.و.م برأسمال قدره 30 مليار دج، وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج إضافة إلى صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات ص.و.م¹⁷ الذي انطلق فعليا منذ مارس 2004 والذي ساهم بدوره في التخفيف من حدة مشكل التمويل¹⁸ إلا أننا نشير أن مشكلة التمويل تبقى دوماً متجددة؛ لذلك نعتقد أنه على الجهات الوصية وهي تعمل جاهدة في هذا الجانب أن تستغل كل ما هو ممكن داخليا في إطار تطبيق سياسة إصلاح المنظومة البنكية والمالية في إعداد واقتراح آليات مالية جديدة لصالح المؤسسات ص.و.م، وخارجيا من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة، وبرامج التدعيم المختلفة.

— **المقاوله من الباطن:** يقصد بالنقاول من الباطن: أي إسناد نشاطات معينة للغير، وبعبارة أخرى تلك الوظيفة التي ترتبط من خلالها مؤسسان ص.و.م بحركية مؤسسات كبيرة تلعب دور المحرك؛ ونرى أن جل مؤسساتنا ص.و.م تستطيع ضمان بقائها من خلال تخصصها في منتجات معينة مدرجة في برنامج إنتاج مؤسسة أو مؤسسات أخرى كبيرة مستغلة في ذلك ميزة توفر اليد العاملة الرخيصة، وقد تأخذ هذه المقاوله أشكال عديدة منها الخدمات والصيانة...، ونرى أن هذا الأسلوب من النشاط وهو أداة في يد مؤسساتنا الكبيرة إذا اعتمد يضمن لها تخفيض تكاليف الإنتاج واحترام مواعيد التسليم وتقليل المخاطر بل اقتسام المخاطر مع المقاولات من الباطن، و يشكل بالنسبة لمؤسساتنا ص.و.م مجالا واعداء دائما

يضمن تطورها التكنولوجي الذي سيكون انعكاسا لمدى تطور المؤسسات الدافعة، كما يضمن استمرارها من خلال إعادة تشكيل الوظائف والمنتجات وفروع النشاطات التي تسير المتطلبات الاقتصادية؛ وبهذه النتائج تبرز أقطاب هامة للشغل والإبداع تقضي على الحلقة المفرغة للفقر والبطالة وتمكن من تنمية القدرة التنافسية لمختلف المؤسسات التي تعتمد هذا الأسلوب كعنصر من مكونات الإستراتيجية التي تتبناها من أجل البقاء والاستمرار.

— **عصرنة الإدارة:** أي ضرورة العمل الجاد لإعادة تنظيم هياكل ومهام المحيط الإداري بما يمكن من تكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل الإدارية البيروقراطية وإختلالات التسيير؛ وهذا يدفع إلى تبني سياسة إدارية شفافة مع تكوين ورسكلة الموظفين وتسطير أهداف إدارية محددة والقيام بالتقييم الدوري.

— **تكوين ورسكلة المسيرين:** نرى أنه من أجل مساندة التغيرات العديدة والمتسارعة وتمكين مدراء ومسيروا المؤسسات ص.و.م من التأقلم، ضرورة وضع برامج وطنية إلزامية تزود المسيرين بالمعارف والأساليب والمناهج التسييرية الحديثة، وهذا من خلال تقنين دورات للتكوين والرسكلة وتدعيم المكتسبات المعرفية وعصرنتها خاصة المعارف التطبيقية المباشرة، كما نرى بضرورة فرض مستوى دراسي مقبول لكل مكلف بالتسيير، مع إنشاء هيئات متخصصة في الرسكلة كقيلة بتقديم خدمات الدعم الفني والتكوين والاستشارة و...؛ بهذا فقط نستطيع أن نضمن إلى حد ما بأن هناك دوافع ذاتية لدى كل مسير من أجل التأقلم أو على الأقل للتفكير الديناميكي الذي يمكنه من استيعاب تغيرات المحيط المتتالية والمتسارعة.

— **الإعلام والاتصال:** إن وفرة الإعلام الاقتصادي والاستفادة منه شرطا أساسيا لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة نوعا وتوقيتا؛ باعتبار أن اقتصاد السوق هو اقتصاد الإعلام؛ لذلك يعتبر إنشاء بنك أو هيئة لجمع المعلومات الاقتصادية وتحليلها وبعثها عامل مهم لتوجيه المؤسسات ص.و.م وتطويرها ونموها، وللسلطات العمومية دورا أساسيا في هذا المجال.

— **مشكلة العقار:** أدى غياب سياسة وطنية واضحة للتهيئة العمرانية وفوضى إجراءات الاستفادة والتدخلات السلبية للإدارة إلى بروز مشكلة العقار الصناعي بصورة أثرت بشكل كبير على انطلاق الكثير من المؤسسات؛ مما يستدعي التدخل العاجل للسلطات العمومية

لتسوية الوضعية القانونية لمساحات الأراضي التي استفاد منها المستثمرين وكذا إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتدعيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية للعمل وفق مبادئ المتاجرة.

– **الخصوصية والشراكة:** لندارك التأخير الملاحظ في القدرة التنافسية لمؤسساتنا الاقتصادية العمومية ص.و.م منها على الخصوص، نرى بضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال مسار الخصوصية وعقود الشراكة...؛ وهي وسائل ضرورية تعيد الاعتبار لمؤسساتنا ككائن اقتصادي فعال قادر على التأقلم مع متغيرات محيطه، ونشير بالنسبة للشراكة أن مؤسساتنا الخاصة كغيرها من المؤسسات تستطيع الاستفادة من مختلف أنواع الشراكة وفق التخصص أو الخدمات أو من ناحية التسيير أو تطوير الإنتاج واكتساب التكنولوجيات الجديدة أو من ناحية التمويل أو توفير المدخلات الضرورية إن كانت هذه الأخيرة مستوردة...

– **الاستفادة من تجارب الآخرين:** انطلاقاً من مبدأ " الحكمة ضالة المؤمن "... نرى بضرورة السعي الجاد لاستغلال كل ما هو متاح من تعاون ثنائي أو متعدد من أجل اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية لدفع وتأهيل وتنمية وتطوير مؤسساتنا ص.و.م اعتماداً على تجارب الآخرين الرائدة في هذا الميدان.

– **الاستقرار الأمني والسياسي:** لا احد ينفي أهمية هذا العنصر على واقع مؤسساتنا الاقتصادية ككل، فعدم استقرار هياكل ومؤسسات الدولة والوضع الأمني المعيق لكل حركة مقابل التغيرات العديدة والمتتالية في جميع المجالات محلياً ودولياً كان له التأثير السلبي المباشر على كل الجهود التي كانت تبذل في كل مرة لإنطلاق مؤسساتنا الوطنية، وببساطة لنا أن نطلع على الخسائر الكبيرة التي تحملتها جل المؤسسات بل تحملها المجتمع ككل نتيجة الوضع اللامستقر خلال فترة ماضية.

– الخاتمة

وفي الأخير نقول، إن الوضع الذي تعيشه جل مؤسساتنا والصغيرة والمتوسطة منها على الخصوص ليس واقعا حتميا بل نعتقد أنه أمر ظرفيا بإمكانها تجاوزه بتكيفها وتأقلمها مع المتغيرات السريعة والمتتالية لمحيطها؛ ولذلك نوصي بـ: تبني إستراتيجية شاملة تؤهل مؤسساتنا للتأقلم من جهة؛ وتطوير المحيط وتكيفه مع المتطلبات الجديدة من جهة ثانية؛ وهذه الإستراتيجية تعتمد على:

إرساء أسلوب التناول من الباطن، وتدعيم المؤسسات ص.و.م بمختلف الإمكانيات المادية والمالية والتشريعية... وترقية الخدمات التكنولوجية وتطوير المنافسة... مستغلة في ذلك كل الإمكانيات المتوفرة؛ ومن الجانب الملح للسلطات العمومية معالجة العراقيل الموجودة المرتبطة بالوضع الأمني والاستقرار المؤسسي والسياسي والواقع البيروقراطي لإدارتنا ووضع مختلف الآليات الممكنة للتصحيح تجسيدا لهذه الإستراتيجية.

ونشير مؤكدين أن التراجع أو حتى التباطؤ في إصلاح هذا الوضع سيؤدي حتما إلى إنتكاسات كبيرة لا يمكن التحكم فيها زيادة إلى خسارة التضحيات التي تم قبولها بصعوبة من طرف المجموعة الوطنية؛ وبهذا التصور نعتقد أن مؤسساتنا بشكل عام والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ستستطيع أداء وظائفها بصورة اقتصادية سليمة وتتجه بالتالي نحو بناء قدراتها التنافسية بما يمكنها من ضمان إستمراريتها وبقائها في هذا المحيط المتغير، مع أننا نقر أن هذا الرهان صعب إلا أنه ليس مستحيلا.

الهوامش :

¹ — المادة 4 من القانون /18/01/ المؤرخ في 2001/12/12؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص.و.م

² — ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 65

³ — عن مداخلة رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول " تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط جامعة بسكرة أيام 29 - 30 /10/ 2002.

⁴ — لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر.، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، الجزائر، جوان 2002، ص22

⁵ — نفس المرجع، ص23

⁶ - Jaque Roger-Machart ; Réussir nos PME, ed : Dunod, Paris, 1991, p27

⁷ - Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat; Actes des Assises Nationales de La PME, Alger, Janvier 2004, P32.

♦ — قيمة تقديرية.

⁸ — راجع:

- لقاء السيد الوزير مع مديري الولايات للمؤسسات ص.و.م والصناعة التقليدية، 09/5/ 2005
بفندق المنار بسيدي فرج.
- تصريح للسيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
للإذاعة الوطنية.
- Ministère de la pme et de l'artisanat; Actes des Assises Nationales de La
PME, Alger, 2004, P37.
- ⁹ – لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 44 .
- ♦ – نحن لا نريد الحصول على امتيازات بل نريد عوائق أقل " تصريح ممثل أرباب العمل للصحافة
راجع لجنة آفاق التنمية ص 44 .
- ¹⁰ – علي الشراوي، إدارة الأعمال الوظائف والممارسات الإدارية دار النهضة العربية، بيروت،
1983، ص136 .
- ¹¹ –H.Bougault; économie d'entreprise; ed : techniplus, paris, 1990, pp14-
18.
- ¹² – راجع/ :http://www.islamonline.net/arabic/ 21 :الزيارة بتاريخ 2005/09.
- ¹³ – مضمون عرض السيد وزير المؤسسات ص.و.م والصناعة التقليدية في حصة منتدى
التلفزيون، راجع: www.pmeart-dz.org/
- ¹⁴ – لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير بمن أجل سياسة لتطوير المؤسسات
الصغرى والمتوسطة في الجزائر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون،
الجزائر، جوان 2002 ، ص136 .
- ¹⁵ – مداخلة وزير المؤسسات ص.و.م والمتوسطة والصناعة التقليدية أثناء عرض مشروع المرسوم
التنفيذي المتعلق بإنشاء وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة خلال انعقاد مجلس
الحكومة يوم 20/4/2005 راجع /www.pmeart-dz.org.
- ¹⁶ – عبد الوهاب شمام، مقال بعنوان: دراسة حول الخصصة الهيكلية للاقتصاد الجزائري مجلة
العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، العدد8 ، سنة 1997 ، ص200 .
- ¹⁷ – (الجريدة الرسمية رقم 74م،ت رقم02- 373 المؤرخ في 11/11/2002).
- ¹⁸ – مضمون عرض السيد وزير المؤسسات ص.و.م والصناعة التقليدية في حصة منتدى
التلفزيون، مرجع سابق.